تأثير المشاركة السياسية لحماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية[37]

ماجد أبو دياك[38]

تقييم عام للتجربة:

نجحت حركة حماس لأول مرة في تاريخها، في تشكيل حكومة فلسطينية إثر فوزها بالانتخابات التشريعية سنة 2006 التي حققت فيها نصراً أقصى حركة فتح عن الجزء الأهم من دورها في السلطة الفلسطينية.

وجاء الفوز الكاسح لحماس مفاجئاً للجميع، بما فيها قيادة الحركة التي سعت من وراء دخول الانتخابات إلى تشكيل معارضة سياسية قوية في المجلس التشريعي، تحمي من خلالها برنامج المقاومة الذي أنهى الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وتعزز مكانتها ودورها السياسي في الساحة الفلسطينية وصولاً إلى قيادة الشعب الفلسطيني.

ولكن ضغط الانتصار الكاسح والمفاجئ رتب على حماس أن تدخل المشاركة السياسية من أوسع أبوابها، وحرمها من فرصة التدرج الطبيعي في هذا العمل، الذي يتميز في فلسطين عنه في أي بلد آخر بأنه محدود بسقف اتفاقات لم تسهم حماس في بلورتها بل وكانت معارضاً شرساً لها.

كما أن واقع الاحتلال الذي يعيشه الشعب الفلسطيني يضيِّق إلى حدٍّ بعيد من مساحة أي عمل سياسي، ذلك أن الاحتلال يسيطر على المعابر والحدود، ويخنق الأراضي الفلسطينية في غزة، ويسيطر على كل شيء في الضفة الغربية باستثناء بعض الصلاحيات المدنية.

ومنذ اليوم الأول حرم الاحتلالُ السلطةَ الجديدة من نفوذها في الضفة الغربية، من خلال منعه سفر أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي من غزة إلى الضفة وبالعكس،

---

[37] ملاحظة: كُتب هذا المقال قُبيل سيطرة حماس على قطاع غزة.

[38] كاتب فلسطيني، الجزيرة نت.

قبل أن يقدم على اعتقال عدد كبير من نواب التشريعي ووزراء الحكومة.

كما واجهت سلطة حماس الجديدة تحدياً جديداً تمثل بتوسيع الرئاسة الفلسطينية لصلاحياتها؛ لتشمل الإعلام والخارجية والسفارات والأمن وغيرها، مما كبل يد الحكومة وحرمها من تنفيذ الكثير من برامجها.

وزاد على هذا كله فرض حصار سياسي واقتصادي، قادته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على حكومة حماس والشعب الفلسطيني، وشاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية.

وهكذا واجهت الحكومة الجديدة حصاراً داخلياً وخارجياً شاركت فيه كل الأطراف الرسمية، بدءاً بالرئاسة وحركة فتح، ومروراً بمعظم الأنظمة العربية، وليس انتهاء بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وحتى تلك اللحظة لم تتأثر شعبية حماس سلباً، إذ رأى الشعب الفلسطيني حجم المعوقات التي وضعت في وجهة الحركة، ورأى لأول مرة في تاريخه حكومة نظيفة تناضل من أجل تأمين حياة كريمة له، ويتحمل وزراؤها عبء جمع الأموال وإدخالها بالحقائب لرفع الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك فلم يكن من المتوقع أن يتحمل الشعب الفلسطيني الضغوط إلى ما لا نهاية، كما لم تتوقف الأطراف التي أسهمت في الحصار على الشعب الفلسطيني عند هذا الحدّ، بل بدأت بوضع المزيد من العقبات أمام الحكومة.

وكان من أصعب هذه العقبات وأثقلها على الإطلاق تلك المتعلقة منها بجرِّ الحركة إلى صراع داخلي مع حركة فتح، وهو ما نجحت فيه هذه الأطراف إلى حدٍّ ما، ومع استمرار المواجهات التي قتل وجرح فيها المئات من الطرفين، إضافة إلى مواطنين أبرياء بدأت صورة حماس تهتز في الشارع الفلسطيني.

وحتى ما قبل توقيع ما أطلق عليه اسم وثيقة الأسرى، كانت حماس بتشكيلها حكومة فلسطينية وحدها غير مضطرة إلى تقديم تنازلات في برنامجها السياسي تتطلبها المشاركة مع الآخرين في تشكيل الحكومة، ولكن الوثيقة التي احتوت احترام الاتفاقات جرّت حركة حماس إلى مربع لم تكن تقبل به سابقاً، وأمضت سنين طويلة في رفض اتفاقيات أوسلو ومقاومتها سياسياً. ووجدت حماس نفسها في موقف تدافع فيه عن الوثيقة، في الوقت الذي بدأت فتح بالتملص منها، الأمر الذي رتّب موقفاً جديداً على حماس تكرس مع الوقت، وتمّ تضمينه في اتفاق مكة باعتماد عربي، فضلاً

عن إضافة موقف جديد بالاعتراف بالشرعية العربية "أي مبادة السلام العربية التي تدعو للسلام والتطبيع".

وهكذا فقد كان أكبر التنازلات التي قدمتها حماس في تاريخها، تلك المتعلقة باحترام اتفاقات تسوية سياسية انتقصت من حقّ الشعب الفلسطيني وكرست الاعتراف بالاحتلال.

صحيح أن حماس استمرت في الدفاع عن حقّ المقاومة، وبررت اتفاق حكومة الوحدة وبيانها الوزاري بحقن الدم الفلسطيني، وقالت إن الاحترام لا يعني الاعتراف، كما أنه لا يحمل أية دلالات أو مسؤوليات قانونية. ولكن ذلك يبقى خطوة تنازلية في موقف الحركة الذي أمضت سنين طويلة في التمسك به، وتحملت أذى السلطة الفلسطينية وبطش "إسرائيل" من أجله. وهي من جهة أخرى، خطوة ما كان لحماس أن تُقدم عليها لولا أنها وجدت نفسها في وضع المضطر، في سبيل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وطنية، وفكّ الحصار، وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

أثر المشاركة على البرنامج السياسي لحماس:

يستند البرنامج السياسي لحماس على تحقيق هدف أساسي، يتمثل بالسعي نحو قيادة الشعب الفلسطيني والحفاظ على ثوابته.

وبصرف النظر عن سلبيات المشاركة في الانتخابات التشريعية وقيادة الحكومة، فإن هاتين الخطوتين، جنباً إلى جنب مع المقاومة المسلحة، كان يفترض أن تقدما الحركة، نظرياً على الأقل، خطوة كبيرة نحو هدف قيادة الشعب الفلسطيني.

وبالانتخابات التشريعية، توفرت لحماس فرصة تاريخية لاستثمار برنامجها، نحو تحقيق مكاسب سياسية وغيرها.

وبالفعل انتقلت حماس فجأة من المعارضة إلى السلطة، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لحمل عبء السلطة وحدها بعد أن اعتذر حلفاؤها السياسيون، فضلاً عن المستقلين نسبياً عن مشاركتها، وهذا شكّل واحداً من عوائق قيادة الشعب الفلسطيني، إذ لا يمكن لتنظيم واحد قيادة هذه الساحة ما لم يملك ائتلافاً سياسياً، أو على الأقل توافقاً على برنامج سياسي مع مجموعة قوى فاعلة.

وفي الإطار العربي والإسلامي كان هناك تأكيد على احترام الديموقراطية ونتائجها، ولقيت حماس ترحيباً ظاهراً في سورية وقطر واليمن والسودان، كما لقيت

دعماً إيرانياً كبيراً. غير أن سقف الدعم الذي كان يمكن أن تقدمه البلدان العربية كان محدوداً بحساباتها الداخلية والخارجية المختلفة، وتحديداً بالضغوط الأمريكية، والمخاوف المتعلقة بصعود الإسلاميين إلى السلطة... وغير ذلك. ولم تكن مصر سعيدة بانتصار حماس، غير أنها حاولت التوفيق بين الأطراف الفلسطينية، وسعت للدفع باتجاه مسيرة التسوية. ومارست السعودية سياسة حيادية، ووصل دورها الإيجابي إلى قمته في اتفاق مكة. أما الأردن فاتخذ موقفاً سلبياً تجاه حماس وقيادتها.

وحتى مع تشكيل حكومة الوحدة، فإن برنامج حماس السياسي لم يتقدم باتجاه قيادة الشعب الفلسطيني، إذ إن الحركة، وفي سبيل المحافظة على الحكومة، خفّضت سقف مواقفها لتتلاقى مع مواقف فتح والدول العربية، وهي مواقف لا تحظى بشعبية فلسطينية.

وجاء اتفاق مكة ليخفف التدهور الأمني في الداخل؛ وليضع حدّاً بالتالي، بشكل مؤقت، لتراجع رصيد الحركة الشعبي، ولكنه في المقابل أسهم في تقديم برنامج السلام العربي، وزاد من شرعيته.

ودولياً لم يختلف الموقف الأوروبي عن الأمريكي في الحصار، ولم تنفع كل الصياغات اللفظية في برنامج الحكومة في إقناع الغرب بحدوث تغيير كبير على صعيد برنامج الحركة ما لم تعترف صراحة بـ"إسرائيل".

واستغلت تلك الدول حكومة الوحدة لتقنين حوارها، الذي كان يتمّ من أبواب خلفية، مع فتح ومستقلين يدعون للتسوية، متجاهلة وزراء الحكومة من حماس دون أن تقنع "إسرائيل" بتخفيف حصارها على الحكومة، ودون أن تخفف من حصارها هي الاقتصادي على الحكومة، باستثناء السماح بمرور المساعدات عبر وزير المالية الفلسطيني سلام فياض.

ويسجل على هذا الصعيد أن دولاً مثل روسيا والنرويج وتركيا وجنوب أفريقيا شذّت عن الموقف الدولي المحاصر للحركة بزعامة أمريكية، ولكن هذه المواقف بقيت غير قادرة على إخراج السلطة من عزلتها، كما أنها استندت إلى التعامل مع السلطة لدفعها لتقديم تنازلات أخرى وليس قبولاً بتنازلاتها الحالية.

وهكذا لم يمكِّن الحصار السياسي والمالي، إضافة إلى الخزائن الفارغة التي تسلمتها الحكومة، حركة حماس من تطبيق برنامج إصلاحي واقتصادي كان يشكل أحد أولويات عملها، في ضوء عدم قدرتها على فرض رؤيتها السياسية في الصراع مع "إسرائيل".

وواجهت حماس في الحكومتين الأولى والثانية حصاراً دولياً حرمها من إمكانية استخدام الأموال لصالح الشعب الفلسطيني، وأوقعها في أزمة دفع الرواتب لموظفي السلطة الذين ينتمون في غالبية لحركة فتح.

واستغلت فتح الأزمة المالية للتحشيد ضدّ الحكومة، فيما واصلت في مساعيها لمفاقمة الأزمة الداخلية للساحة الفلسطينية وإلقاء اللوم في ذلك على حماس.

على صعيد آخر، عزز فوز حماس بالانتخابات مطالبها بأن يكون لها تمثيل حقيقي ووازن في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن فتح بالمقابل التي أعادت استخدام بعض مواقعها في م.ت.ف. لإضعاف دور الحكومة، لم تكن لتقبل خسارة معقل مهم لها دون أن يفرض عليها بانتخابات.

كما أن الدول العربية وخصوصاً مصر لم تشأ تكرار تجربة انتخابات الداخل الفلسطيني على م.ت.ف، لأنها قد تجازف بإضعاف نفوذها على قيادة المنظمة، من خلال السماح بالسيطرة لقوة (حماس) ترفض اتفاقات التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني.

وبغض النظر عن التصريحات الإعلامية لقادة فتح، فإن فتح ترفض عملياً دخول حماس في م.ت.ف. وفق وزنها الحقيقي، كما تتجنب عملياً أية إعادة بناء أو تفعيل حقيقية لـ م.ت.ف، وذلك بسبب خوفها على نفوذها، أما مصر فيهمها قبول حماس باتفاقات التسوية، قبل أن يتمّ الحديث عن تفاصيل مشاركتها في منظمة التحرير.

ولا يتوقع في ظلّ هذين الموقفين أن تنجح أي حوارات بين فتح وحماس لإعادة تشكيل المنظمة، وفق أسس جديدة على الرغم من أن ذلك تمّ الاتفاق عليه في القاهرة ومكة.

وبهذا تكون حماس قد فقدت أحد عناصر التأثير المهمة في القرار الفلسطيني، ومتطلباً أساسياً من متطلبات قيادة الشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الأمني تمكنت الحكومة من تشكيل قوة أمنية بديلة عن تلك التي تسيطر عليها فتح. وكان تشكيل القوة التنفيذية من عناصر مقاومة سابقة، وأفراد لهم تاريخ نضالي جيد، وهذا هو أهم مكسب لحماس وللشعب الفلسطيني من خلال تشكيل الحكومة الجديدة. فقد شكّل هذا الجهاز بديلاً نظيفاً عن فساد الأجهزة الأمنية، ومدخلاً مهماً لحماس لمعادلة نفوذ الأجهزة الأمنية المتخمة بعناصر فتح.

وسريعاً عمدت فتح إلى ضرب الجهاز، وافتعال المعارك معه، والسعي إلى تشويه سمعته، كما رفض محمود عباس دمجه بالأجهزة الأمنية للسلطة.

وكان يمكن لحماس من خلال هذا الجهاز أن تضع حدّاً للفلتان الأمني في غزة، وأن تستخدمه لاحقاً كقوة مدربة لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، ودعم عناصر المقاومة، ولكن هذا الجهاز حيل بينه وبين هذه المهمة لأنه انشغل بالردّ على اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الأخرى. (كُتب هذا المقال قبل سيطرة حماس على قطاع غزة).

ويمكن القول إن حماس لم تتمكن من جعل هذه القوة نظامية عبر استخدام قوة الاعتقال وليس المواجهة بالسلاح، إذ انساقت هذه القوة وراء إغراء السلاح، والردّ المباشر على النيران دون أن تنجح محاولات قيادتها السياسية لامتصاص محاولات جرّها لمعركة تؤدي إلى إضعاف الحكومة بالدرجة الأولى.

إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنه من الصعب استخدام سياسة الاعتقال ضدّ أفراد أجهزة أمنية أخرى على نطاق واسع، ما لم يكن ذلك ضمن تفاهم داخلي مع فتح، وهو أمر مستحيل في ظلّ الوضع الحالي.

وهكذا غرقت الساحة الفلسطينية في اشتباكات داخلية كانت في أغلب الأحيان تجبر حماس وقوات الحكومة على المشاركة فيها رداً على اعتداءات تتعرض لها.

ودخلت الساحة الفلسطينية في ثنائية جديدة بين فتح وحماس، مما أدى إلى اختلاط الأوراق على الفلسطينيين الذين لم يفهموا ذلك إلا بالإطار السلبي. ويلاحظ أن الجماهير لم تنحز بالضرورة في المواجهات إلى حماس، كما أن الدم الفلسطيني استدرج ثارات عائلية سيكون لها وبال وخيم على الطرفين، خصوصاً على حماس التي تعدّ التأييد الشعبي رأسمالها الأهم.

وأدّت مشاركة حماس في الاشتباكات، إلى تآكل في شعبية حماس في الداخل والخارج، إذ لا يستطيع رجل الشارع العادي أن يميز في هذه الحالة من الفوضى بين المعتدي والمعتدى عليه.

صحيح أنه ليس بالإمكان قراءة موقف الشارع بدقة في ضوء تلاحق الأحداث واختلاط الأوراق، وصحيح أن الجمهور الفلسطيني ما يزال يتعاطف مع الحركة من خلال استمرار خدمتها له على الصعيد الشعبي، إلا أن ثنائية الحصار والتأزم الداخلي تركت أثارها السلبية على الحركة.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت القوة التنفيذية المكشوفة أمام العدو هدفاً مفضلاً لضرباته الجوية، محاولاً بذلك أن يمنع حركة حماس من تطوير قوتها العسكرية والأمنية، سواء لتنفيذ هجمات مستقبلية ضدّ الاحتلال أو في الهيمنة على قطاع غزة وإضعاف قوة فتح فيه.

كما أن هذه القوة لم تتمكن من مدّ نفوذها إلى الضفة الغربية بسبب العقبات التي وضعت في وجهها من قبل الرئاسة وفتح، فضلاً عن ثقل الوجود الأمني والعسكري للاحتلال هناك.

وكان للتدخل المباشر للاحتلال عبر توجيه ضربات متتالية للقوة التنفيذية، واعتقال وزراء ونواب الحركة وقياداتها السياسية والميدانية في الضفة أثره الواضح على الحركة.

فعلى الرغم من الثمن السياسي الذي دفعته الحركة بالمشاركة في الحكومة، إلا أن ذلك لم يخفف من الضرر الأمني الشديد عليها، سواء بتصفية قياداتها العسكرية في غزة بالاقتتال، أو باعتقال رموزها السياسية وقياداتها وكوادرها التنظيمية والعسكرية بالضفة.

وبذلك فإن دخول الحكومة لم يحقق الحماية لرموز الحركة وقياداتها من البطش الإسرائيلي كما كان يعتقد زعماء الحركة، وما تهديدات "إسرائيل" المتواصلة وآخرها تهديدات أولمرت إلا دليل على ما نقول.

وجاء أسر الجندي الإسرائيلي كمكسب مهم للحركة، عبر المطالبة بمبادلتها بالأسرى في سجون الاحتلال، ولكن إعطاء دور كبير لمصر لإدارة التفاوض بشأنه، والسماح للرئاسة الفلسطينية بالتدخل فيه دون حتى الحصول على مقابل، سيقلل من حجم المكاسب التي ستجنيها الحركة، وسيعطي الطرف الآخر فرصة للاستفادة منه دون أن يكون لها أي دور إيجابي تجاه القوة التنفيذية، أو صلاحيات الحكومة المنتزعة منها.

من ناحية ثانية فإنّ ضَعْفَ الدور المقاوم للحركة في الضفة تساوق مع الطبيعة السياسية للمرحلة، وغابت طوال أكثر من سنة عمليات حماس، فيما استمرت حركة الجهاد الإسلامي وبعض أجنحة كتائب الأقصى في مناوشة العدو، وهذا دفع الناس للتساؤل عن برنامج مقاومة الحركة، وما إذا كان ذلك نتيجة قرار سياسي أم لا.

ومن الملفت، أن حماس التزمت بالتهدئة في غزة، فيما استمر العدوان الإسرائيلي على الضفة، وكأن مقاومة الحركة اختزلت في الردّ على الاعتداءات على غزة قبل أن تتدارك قيادة الحركة ذلك مؤقتاً، وتعلن إصرارها على تهدئة شاملة ومتبادلة. ولكن حتى الآن لا يعرف ما إذا كانت قيادة الحركة ستثبت على هذا الموقف أم لا.

وعلى الصعيد الداخلي انغمست الحركة بأكملها في برنامج السلطة، وأصبحت الحركة السياسية منشغلة بها مع أنه كان يفترض أن تكون أحد برامج الحركة.

ويبدو أن حجم الحكومة ومتطلباتها كان أكبر بكثير من حجم الحركة التي لم تستعد لهذا الخيار، فوجدت القيادة السياسية نفسها في سباق مع الزمن، لملاحقة قضايا الحكومة وفكّ الحصار عنها، بدلاً من أن تتصدى للقضايا الكلية للشعب الفلسطيني متمثلة بالاحتلال والاستيطان والمقاومة.

كما لم نلمس وجود تيار معارض داخل الحركة لتوجهات قيادتها السياسية، بما يسهم في تعزيز وتصويب المسيرة، فكانت حماس ترمي عن قوس واحدة وعن بكرة أبيها لدعم برنامج الحكومة ومواقفها دون أن نسمع صوتاً واحداً معارضاً أو انتقاداً علنياً يحرّك مياه الحركة الداخلية.

وإذا كان هذا يحتمل في وجهه الإيجابي قوة الحركة وتماسكها وحسم أمورها وقراراتها داخلياً، دونما حاجة لنشر خلافاتها في الخارج؛ غير أنه من المهم وجود أصوات أخرى في أي حركة، ترى الأمور من زوايا مختلفة، بحيث تسهم في تصويب المواقف وترشيدها، وتمنع وجود نظرات أحادية.

المشاركة وإدارة العلاقات الداخلية:

عززت نتائج الانتخابات ضعف تنظيم فتح وتفتيته، ولكن المجموعة التي ارتبطت بالاحتلال ومصالحه كانت الأقوى تنظيمياً ومالياً، وهذه هي التي تصدت لحماس بكل ما تملك من إمكانيات لمنعها من تنفيذ برنامجها على الساحة الفلسطينية من خلال الحكومة فيما رفضت قيادة الحركة المشاركة في الحكومة الأولى سعياً منها لإفشالها.

وسعت الحركة قبل الفوز بالانتخابات إلى استقطاب عناصر شريفة من فتح لصالحها، ولكن عناصر قليلة مرتبطة بكتائب شهداء الأقصى هي التي تجاوبت مع هذه المساعي. ولذلك لم تجد حماس سنداً من قيادات في فتح تكون قادرة على كسر قرار القيادة بعدم المشاركة في الحكومة.

أما بالنسبة لبقية التنظيمات الفلسطينية، فعلى الرغم من التوافق الاستراتيجي والأيديولوجي مع حركة الجهاد الإسلامي، إلا أن حركة الجهاد رفضت التجاوب مع التهدئة مع "إسرائيل"، التي تجاوبت فيها حماس مع الرئاسة الفلسطينية وكمحاولة لحماية الحكومة الجديدة، وتوفير الأجواء المناسبة لنجاحها.

كما لم تقبل الجهاد المشاركة في الحكومتين الأولى والثانية لأنهما جاءتا تحت سقف أوسلو.

أما الجبهة الشعبية التي كان لها ثقل نسبي في الداخل؛ فقد رفضت أيضاً المشاركة في الحكومتين للسبب نفسه، فيما رفضت الجبهة الديموقراطية المشاركة بسبب عدم رضاها عن برنامج حماس السياسي في الحكومة الأولى، ولكنها عادت وشاركت في الحكومة الثانية.

وهكذا لم تتمكن حماس من إقناع حلفائها في الجهاد والشعبية في المشاركة في الحكومة. وبالمقابل شارك في الحكومة الثانية (حكومة الوحدة) تنظيمات تتبنى المشاركة السياسية ولا تتبنى المقاومة في برامجها العملية. وهذا ليس مكسباً كما يظهر للوهلة الأولى، لأن المشاركة لم تتمّ إلا ببرنامج سياسي لا يتناسب مع ثوابت حماس، كما أن هذه المشاركة حسبت على الطرف الثاني وهي حركة فتح فلولاها ما شارك هؤلاء.

وبالنسبة للمستقلين غير المرتبطين بأي تنظيم أو أجندة خارجية، فلم تجدهم حماس حينما لبت ما كان ينادي به بعضهم من التعامل الواقعي.

وهكذا مضت حماس بالحكومة إما وحيدة أو في تنافس ثنائي مع فتح. ومع أن هذا وضع لا تلام عليه حماس وحدها، كما أنه موجود حتى في الدول الأكثر ديموقراطية في العالم، إلا أن خصوصية الوضع الفلسطيني جعل من ذلك عائقاً، في الوقت الذي يحتاج فيه الفلسطينيون إلى تكتل وطني يخوض معركة التحرر من الاحتلال، ويوفر الحماية السياسية لبرنامج المقاومة ويحمي الساحة الفلسطينية من الانزلاق نحو اقتتال داخلي.

إن أي تنظيم فلسطيني غير قادر وحده على قيادة الساحة بأي برنامج كان، التسوية أو المقاومة، كما أن تعايش البرنامجين معاً ممكن، لكن مع أعراف ديموقراطية تلتزم بها كل الأطراف. وحتى لو توفرت هذه الأعراف، فإن وجود تنظيمات مسلحة يظلّ يشكل تهديداً لذلك. وعلى الرغم من أن حماس تجنبت في أثناء معارضتها لأوسلو استخدام السلاح ضدّ السلطة، إلا أنها تواجه الآن تحدياً حقيقياً يتمثل بعدم التزام فتح بهذا المبدأ مما يهدد الساحة بالانجرار لحرب أهلية.

والأخطر من هذا أن فتح تخوض المعركة ضدّ الشرعية الفلسطينية ليس بسبب الخلاف في البرنامج السياسي فقط، ولكن الأهم من ذلك، هو رغبتها في استعادة السلطة بكل ما أوتيت من قوة، وبدفع وتحريض من الولايات المتحدة و"إسرائيل".

ومن هنا فإن نجاح حماس في علاقاتها الفلسطينية لتحقيق الوحدة والمقاومة معاً، واجهت عقبات حقيقية كانت أصعب من تلك التي واجهتها عندما كانت في المعارضة.

وإذا اعتبرنا أن تحقيق توافق وطني حول المزج بين المشاركة في السلطة، والاستمرار في برنامج المقاومة غير ممكن الآن بسبب عوامل داخلية وخارجية كما أشرنا، فإن الحفاظ على وحدة الشعب ومنع انزلاقه نحو حرب أهلية أصبح هو الآخر هدفاً لا يقل صعوبة.

وقد حاولت وثيقة الأسرى المزج بين السلطة والمقاومة من خلال الغموض في الصياغات، ولكنها ومع تطبيقها كبرنامج لحكومة الوحدة، لم تمنع من الاقتتال الداخلي، كما لم تفلح في فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني.

خلاصات:

1. أثبتت التجربة العملية خلال أكثر من عام على عمر حماس في الحكومة، ومن المشاركة في السلطة التي جاءت وفقاً لأوسلو، وتحت سطوة الاحتلال، أنه من غير الممكن عملياً المزج بين المشاركة في السلطة والاستمرار في المقاومة على الأرض.
2. ومن هنا فإن الفرضية التي بنت عليها قيادة حماس في المشاركة، عبرت عن قصور في إدراك حجم التناقض الذي ينطوي عليه هذا القرار، أو مبالغة في تقدير استيعاب برنامج الحركة لهذه المعادلة شبه المستحيلة أو حتى قبول الأطراف الأخرى بها.
3. إن المشاركة في الحكومة حققت للحركة إيجابيات أهمها تكريس دورها كحركة فلسطينية قائدة للمشروع الوطني الفلسطيني، وليست مجرد حركة معارضة قوية للسلطة ومقاومة لـ"إسرائيل"، ولكن في المقابل قدمت حماس تنازلات في خطها السياسي، وظهرت بصورة مشوهة عبر الدخول في مواجهات دموية مع فتح مما أسهم في التأثير سلباً على شعبيتها في الداخل والخارج.
4. إن المشاركة السياسية في ظلّ استمرار الاحتلال تشكل منزلقاً خطيراً نحو الاعتراف به، لا سيّما وأن المشاركة جاءت ضمن أشكال، وارتباطات سياسية، وأمنية فرضتها اتفاقات ظالمة بحقّ الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن المشاركة الحقيقية يجب أن تتمّ في إطار تكتل وطني غير مرتبط باتفاقات مع العدو، ويسعى هذا التكتل لتشكيل غطاء سياسي للمقاومة، ويعمل على فرض مؤسسات تجبر العدو على الاعتراف بها أو القبول بها

كأمر واقع وصولاً إلى تحقيق الخلاص من الاحتلال ولو تدريجياً.

5. إن استمرار المقاومة ممكن دون توافق وطني شامل مع ثمن أغلى مما لو كانت ضمنه، ولكنه في النهاية محتمل، كما أنه يضعف بالضرورة برنامج التسوية الذي لم يحصل من العدو إلا على الأوهام، فضلاً عن أن رغبة البرنامج الحاكم في الحفاظ على سلطته، في حال امتلك زمامها، تمنعه من إشعال اقتتال داخلي.
6. وفي المقابل فإن مشاركة المقاومة في الحكومة سيؤدي حتماً إلى صدام مع فتح التي تضاعفت لديها مبررات إسقاط الحكومة عبر افتعال المواجهات معها (مثل: الرغبة في استعادة حكمها ولو بالقوة، وليس لديها سلطة لتخسرها، والتجاوب أو التناغم مع الضغوط والمطالب الخارجية) في الوقت الذي غيّرت فيه حماس أولوياتها لضمان استمرارية المشاركة والحفاظ على الحكومة.
7. إن الولايات المتحدة و"إسرائيل" تفرضان واقعاً في الساحة الفلسطينية من خلال شبكة مصالح تربطهما مع أطراف فلسطينية، لم يعد يهمها نجاح التسوية بقدر بقاء هذه الأطراف مهيمنة ومسيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن التعامل مع هذا الواقع يجب أن يتمّ بعزله تدريجياً عن التأثير في الشعب الفلسطيني، وجعل بقائه في السلطة مكلفاً شعبياً له، تمهيداً لعزله بالكامل.
8. ضرورة إعادة النظر في فلسفة الجمع بين السلطة والمقاومة كخيار ثبت فشله على أرض الواقع، وتبني خيار بناء تجمع وطني للمقاومة يتولى إدارة مشروع المقاومة بمعناها الواسع وتمثيل الشعب الفلسطيني من خلال مؤسسات مقاومة، وليس من خلال سلطة لا تملك شيئاً على أرض الواقع.

توصيات:

للخروج من الأزمة الحالية نقترح عقد صفقة تبادلية مع فتح برعاية عربية مصرية سورية على وجه الخصوص تتضمن خروج حماس من الحكومة، والبقاء كمعارضة لحكومة تكنوقراط ينزع منها أي دور سياسي أو أمني (تعطى الثقة على أساس برنامج داخلي بحت) مقابل مشاركة فاعلة للحركة في منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً للأساس العددي، على أن يترك الاتفاق على البرنامج السياسي لاحقاً شريطة

خضوع الرئيس والسلطة لهذه المرجعية.

وبهذه الحالة:

- تحافظ الحركة على شرعية تمثيلها في المجلس التشريعي دون المساس بها.
- تحتفظ من داخل المجلس بقوة تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي وغيره.
- تستمر ببرنامج المقاومة ضمن إطار وطني.
- تتمكن من إيجاد تمثيل سياسي حرمت منه لسنوات عدة في المنظمة، ويتيح لها مستقبلاً إعادة بناء المنظمة على الأساس السياسي الذي تؤمن به.
- تعلن الحركة مبادرة للانسحاب من الحكومة حقناً لدماء الشعب الفلسطيني، مع تأكيد تمسكها بتمثيل الشعب الفلسطيني وتحمل الطرف الآخر مسؤولية فشل هذا الخيار في حال رفضه.

أما البديل عن هذه الصفقة بعد استنفاد كل الوسائل الممكنة لتحقيقها؛ هو عدم إبراز ممانعة عنيفة لإقصاء الحركة من الحكومة، مع الاستمرار في التأكيد على أن أي وضع ينشأ خارج إطار شرعية المجلس التشريعي، هو إطار باطل وانقلابي لا تعترف به الحركة. وفي هذه الحالة يجب أن تستعد الحركة جيداً لتفعيل خيار المقاومة للاحتلال، والمعارضة للسلطة وفق قواعد تستفيد من سلبيات الماضي وتبني على إيجابياته.